

القمة 30 بالعاصمة أديس أبابا (بتاريخ 28-29 يناير 2018)، والتي قدم من خلالها جلالته الأجنحة الأفريقية حول الهجرة والتي تضمنت مقترح إحداث مرصد أفريقي للهجرة، وإحداث منصب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المكلف بالهجرة، من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال.

وضمن نفس السياق، اقترح جلالة الملك، باعتبار جلالته "رائدا للاتحاد الأفريقي في موضوع الهجرة"، اعتماد نهج قائم على سياسات وطنية، وتنسيق على مستوى الأقاليم الفرعية، ومنظور قاري، وشراكة دولية، وهو ما يستدعي تغيير النموذج السائد وتحديد مفهوم جديد للهجرة، يقوم على مقاربة استشرافية وإيجابية، وإرادة سياسية حقيقية للدول، التي من مصلحتها أن تتم عملية الهجرة في ظروف سليمة وقانونية ونظامية، تحترم حقوق الإنسان، وذلك في أفق جعل الهجرة رافعة للتنمية المشتركة، وركيزة للتعاون جنوب - جنوب، وأداة للتضامن.

وجددت الرسالة الملكية السامية التزام المملكة المغربية التي ستحتضن - كما تعرفون - في ديسمبر 2018 المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، بجعله منبراً لخدمة قضايا القارة الإفريقية، وأيضاً إحداث وزارة منتدبة بوزارة الخارجية مكلفة بالشؤون الإفريقية، كآلية لمواكبة وتبعية ما يقوم به جلالة الملك في أفريقيا من زيارات وشركات، وهو ما يتماشى مع التوجه الأفريقي لبلادنا كخيار استراتيجي.

كما تميزت هذه الدورة أيضاً بتفعيل مقتضيات الفصل 106 من الدستور لأول مرة في ظل الدستور الجديد، من خلال تقديم ملتقى لمساءلة الحكومة على إثر الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة، والتي أودت بحياة 15 امرأة وتسجيل العديد من الإصابات. وعلى الرغم من عدم التصويت على الملتقى المذكور بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس، فقد أثار هذا التمرين نقاشاً قانونياً وفقهياً حول الأسس السلمية لتقديمه والموافقة عليه، ومكّن ذلك من تحديد بعض العيوب المسطرية التي يتعين معالجتها على مستوى النظام الداخلي للمجلس.

#### حضرات السيدات والسادة،

اتسم العمل التشريعي والرقابي للمجلس خلال هذه الدورة بدينامية متميزة، أسهمت في الرفع من وثيرة أداء مجلس المستشارين ليرسخ بذلك مكانته المؤسساتية الدستورية كفضاء حقيقي للنقاش القانوني الرصين وللتداول حول مداخل البناء القانوني القويم والتنزيل العملي السليم للنصوص القانونية، حتى تتحقق الغايات الكبرى من إصدارها، وهي الغايات التي تندرج في إطار تأهيل وتطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية لبلادنا.

وعلى الرغم من أن الدورات البرلمانية لأكتوبر من كل سنة غالباً ما تنسم - كما تعرفون - بضغط القانون المالي، نظراً للتعقيد الاستثنائي التي يفرضها على جميع مكونات المجلس للانخراط في دراسته العميقة خلال

#### محضر الجلسة الثامنة والأربعين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 26 جادى الأول 1439هـ (13 فبراير 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثانية والثلاثين مساءً.

جدول الأعمال: اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2017-2018.

#### المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

أعلن عن افتتاح جلسة اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2017-2018.

طبقاً لأحكام الفصل 65 من الدستور، ومقتضيات المادة السادسة من النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2017 - 2018، والتي تميزت بتسجيل حصيلة هامة على صعيد مختلف واجهات العمل البرلماني.

وقبل استعراض الخطوط العريضة لخصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، أقول الخطوط العريضة، لأن الحصيلة الإجمالية ستنشر كاملة على الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين، إذن قبل استعراض الخطوط العريضة، لا بد من التوقف أولاً عند دعوة جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الملكي السامي بمناسبة السنة التشريعية 2017-2018، الحكومة والبرلمان للانكباب على بلورة رؤية مندمجة، من شأنها أن تعطي نفساً جديداً للرقى بالنموذج التنموي الوطني، حيث شدد جلالته على أنه "إذا كان المغرب قد حقق تقدماً ملموساً، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المحلية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، يقول جلالة الملك، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد". (إنتهى النطق الملكي).

ولعل ما تميزت به هذه الدورة كذلك، الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالته إلى المشاركين في قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي

### حضرات السيدات والسادة المحترمون.

تميز العمل التشريعي والرقابي للجان الدائمة خلال دورة أكتوبر 2017 بدنامية ملحوظة، عكست في جزء كبير منها الإستراتيجية المتكاملة التي دشنها مجلس المستشارين منذ بداية الولاية التشريعية الحالية، بالاستناد على الرصيد من تراكم إيجابي في فترات سابقة، والتي تركز بالإضافة إلى الأدوار التقليدية في التشريع والرقابة على جعل المؤسسة التشريعية في قلب ورش استكمال البناء المؤسساتي الذي جاء به دستور 2011 ومواكبة النقاش المجتمعي حول القضايا الأساسية، خاصة المرتبطة منها ببعض القوانين الأساسية والمهيكله للفعل الاجتماعي والاقتصادي والقضائي.

وقد شكلت مناسبة عرض مشروع لقانون المالية للسنة المالية 2018 على مجلس المستشارين فرصة للجان الدائمة بحسب اختصاصات كل منها للإسهام في تجويده وإغناؤه سواء من خلال التعديلات المقدمة على مستوى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، أو من خلال مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية باللجان الأخرى، وقد كانت حصيلة هذه العملية في مستوى أهمية هذا المشروع القانوني كماً ونوعاً، حيث تطلبت الدراسة والتصويت عليه عقد للجان الدائمة ما مجموعه 44 اجتماعاً، استغرقت ما يقارب 170 ساعة من العمل، كما تقدمت الفرق والمجموعات ب 188 تعديلاً، هاذ الشيء على قانون المالية فقط، تم قبول 41 منها.

أما على مستوى دراسة باقي النصوص القانونية، فقد تدارست للجان الدائمة 30 نصاً، إذ وصل مجموع الاجتماعات المعقّدة لأجل ذلك 82 اجتماعاً بمجموع 256 ساعة عمل تقريباً. ولا يزال مطروحاً على جدول أعمال اللجان الدائمة استكمال دراسة أو الشروع في مناقشة 19 مشروع قانون و 41 مقترح قانون.

وقد عرف الإسهام التشريعي للجان الدائمة تطوراً ملحوظاً، إذ بلغ مجموع التعديلات المقدمة على 7 مشاريع قوانين مهمة جداً من النصوص المصادق عليها 588 تعديلاً أي بمعدل 84 تعديلاً عن كل مشروع، قبلت منها الحكومة حوالي 105 تعديلاً، مما يشكل نسبة لا تتعدى 18% من العدد الإجمالي للتعديلات، علماً بأن التفاعل البناء يؤدي إلى سحب عدد مهم منها أثناء تبادل النقاش، وأظن أن هذه مناسبة لمناسبة الحكومة بإبداء المزيد من المرونة تجاه المبادرات التشريعية للسيدات والسادة المستشارين، تعزيزاً لعلاقات التعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وهي العلاقات التي وقفنا على مختلف جوانبها وثمناً، أعني المجلس والحكومة في شخص السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، مختلف جوانبها خلال الاجتماع المنعقد صباح هذا اليوم ديال ندوة الرؤساء.

وما تجدر الإشارة إليه كذلك، أن مكتب المجلس دشّن خلال هذه الدورة أولى اللقاءات التنسيقية مع السادة رؤساء اللجان الدائمة بخصوص برمجة النصوص المعروضة عليها، ونظراً لما أبانت عنه هذه المبادرة من نتائج إيجابية، فقد قرّر مكتب المجلس تكريس هذه الخطوة في مستهل كل دورة

الأجل القانوني المحدد بالقانون التنظيمي لقانون المالية، فإن الحصيلة المسجلة خلال هذه الدورة تضيف عليها ميزة أخرى تجعلها امتداداً للولاية البرلمانية التأسيسية ومرحلة استكمال البناء الدستوري والمؤسسي والحقوقي، لما شهدته من المصادقة على مشروع قانونين تنظيميين، وعلى نصوص ذات علاقة بتنظيم مؤسسات وطنية هامة، وأخرى تؤسس لحقوق دستورية أساسية للمواطنين.

وفي هذا الصدد، فقد وافق المجلس على 26 نصاً تشريعياً، موزعة على 25 مشروع قانون ومقترح قانون واحد.

وهكذا، فبالإضافة إلى المصادقة على ثلاثة مشاريع قوانين ذات صبغة مالية، يأتي في مقدمتها مشروع قانون المالية لسنة 2018، ومشروع القانون الرامي إلى إلغاء الزيادات والغرامات المتعلقة بالحقوق المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، ومشروع قانون تصفية ميزانية السنة المالية 2014، فإن الحصيلة سجلت الموافقة على نصوص تتعلق باستكمال البناء المؤسساتي بعد التصويت على مشاريع القوانين المتعلقة بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، وإعادة تنظيم كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة المغرب العربي للأنباء، ومراجعة القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وإخراج القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين، تطبيقاً لأحكام الفصل 133 من الدستور، وكذا مشروع القانون المتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومات، وأيضاً مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، فضلاً عن الموافقة على مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، ومشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

أما على مستوى الاتفاقيات الدولية، فقد تميزت الحصيلة بالمصادقة على 12 مشروع قانون، يوافق بموجبها على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعها المملكة المغربية، منها ما يتعلق بالعلاقات الثنائية مع عدد من دول شقيقة وصديقة، همت أساساً الفضاءين العربي والأوروبي، ومنها ما يدخل في إطار العلاقات متعددة الأطراف، همت أفريقيا بالخصوص عبر وضع النظام الأساسي وإنشاء المقر الاجتماعي لصندوق "أفريقيا 50".

هذا بالإضافة إلى اتفاقية صادقة عليها المجلس بالأغلبية، وهي الاتفاقية المبرمة بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة هولندا حول الضمان الاجتماعي، والتي من شأنها حماية حقوق الجالية المغربية بهذا البلد.

وقد تطلب المجهود المشار إليه، أعني الإنتاج التشريعي، عقد 35 جلسة عامة بمدة زمنية قاربت 61 ساعة، موزعة على 20 جلسة للمراقبة و 12 جلسة تشريعية و 3 جلسات مشتركة مع مجلس النواب، عقدت إحداها للتضامن مع الشعب الفلسطيني على إثر قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

برلمانية وقبل نهايتها.

وجدير بالذكر أن مكتب مجلس المستشارين منذ قرابة شهرين من الآن أخذ قرارا بإدراج نقطة ثابتة في جدول أعمال اجتماعاته، وهي الوقوف على وضعية التشريع من أجل إنضاج كافة الشروط التي تمكن المجلس من أداء دوره كاملا غير منقوص على هذا المستوى.

أما على المستوى الرقابي، فقد توصلت اللجان الدائمة خلال الدورة التي نختتمها اليوم وفي الفترة الفاصلة التي سبقتها ب 13 طلبا جديدا لدراسة مواضيع عامة، 13 طلبا، (12 طلبا من فرق ومجموعات المجلس وطلب واحد جانا من الحكومة)، انعقد منها اجتماع هم لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بحضور السيد وزير التربية الوطنية لدراسة موضوع الدخول المدرسي والجامعي 2017-2018، وثلاثة اجتماعات للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول "المدونة العامة للضرائب" و"سعر الصرف المرن" بحضور السيد والي بنك المغرب، فضلا عن تجاوب السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان مع طلب لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لمناقشة الوضع الاجتماعي لمدينة جرادة.

كما تقدمت لجان المجلس خلال نفس هذه الفترة ب 13 طلبا للقيام بمهام استطلاعية أو بزيارات ميدانية لمواقع معينة، وهو رقم لافت غير مسبوق، وقد تفاعلت الحكومة مع خمسة منها، كما تم إنجاز واحدة منها من قبل لجنة فرعية منبثقة عن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان إلى السجن المدني لأيت ملول بتاريخ 23 يناير 2017، ووقفت خلالها عن كئيب على أوضاع وظروف السجناء بهذه المؤسسة، بينما لا تزال الإجراءات جارية بخصوص أربعة مهام استطلاعية أخرى تفاعلت معها الوزارات المعنية بالإيجاب، ومنتظر رد الحكومة حول باقي الطلبات.

ولأول مرة في تاريخ مجلس المستشارين عقدت أربعة لجان دائمة اجتماعا مشتركا بينها برئاسة رئيس مجلس المستشارين للاستماع إلى عرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول تقرير هذا المجلس والمتعلق بموضوع "الرأس المال اللامادي والتوزيع العادل للثروة"، بشكل يعكس الانفتاح المتواصل للمجلس على محيطه المؤسساتي بخصوص القضايا الكبرى المطروحة على أجندة البلد، والذي يؤكد أيضا الاستمرار في طلب آراء هذه المؤسسات الوطنية حول النصوص المعروضة عليه.

#### حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

أما بالنسبة لمراقبة العمل الحكومي، فإضافة إلى الآليات التقليدية للرعاية المثمثلة بالأساس في الأسئلة وأشغال اللجان الدائمة، شرعت كل من اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة واللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات في مباشرة مهامها منذ فترة، وقد تولى المكتب توفير الإمكانات الضرورية لاستغلالها، في حين لا تزال الإجراءات جارية لتشكيل اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول جرادة حول موضوع "مآل الاتفاقية الجماعية الموقعة

بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها، المرتبطين بإغلاق شركة مفام المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها وعلاقة ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاع احتجاجات اجتماعية بالمدينة في الآونة الأخيرة".

وعلى صعيد آخر، عقد مجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر 2017 ستة عشر جلسة للأسئلة الشفهية، أجابت الحكومة خلالها على 276 منها ضمنها 52 سؤالاً آتيا و224 سؤالاً عاديا من أصل 592 سؤالاً شفهيًا تم التوصل به خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2017.

وقد تميزت جلسات الأسئلة المذكورة بمعالجة عدد من القضايا الآتية الهامة التي استأثرت باهتمام كبير على مستوى الرأي العام الوطني والإعلامي، وفي مقدمتها: الحادث المأساوي الذي شهده السوق الأسبوعي بجماعة سيدي بولعلام بمدينة الصويرة، أحداث منجم الفحم بجرادة، وضعية الشباب المغاربة العالقين بليبيا، الإجراءات الحكومية لفك العزلة عن المناطق المتضررة من التساقطات الثلجية، حادث تلوث مياه سد سيدي محمد بن عبد الله، مواجهة الخصاص الحاد في مياه الشرب في عدد من مناطق البلاد، والإجراءات الحكومية الجديدة لدعم خطة العدالة من القدرات النسائية وغيرها وغيرها.

كما عقد المجلس 3 جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، وهي الجلسات التي تناولت مواضيع في غاية الأهمية والراهنية، منها:

- الموضوع المتعلق بتعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية وأراضي الجموع ونزع الملكية، سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة؛

- الموضوع المتعلق بمعالجة التفاوتات الجالية، والسياسة الأجرية في المغرب؛

- الحكامة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية، وسياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين.

وعلى مستوى حضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية فقد اتسم بالتباين، مما اضطر رئاسة ومكتب المجلس بناء على طلب بعض الفرق البرلمانية ومداولات مكتب المجلس وندوة الرؤساء إلى إثارة انتباه الحكومة للغيابات المتكررة لبعض الوزراء عن حضور جلسات الأسئلة الشفهية، بشكل يؤثر على ممارسة أعضاء المجلس لدورهم الرقابي للعمل الحكومي، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور.

كما واصل المجلس رصد وتتبع جميع الالتزامات والتعهدات المعلنة من طرف السادة أعضاء الحكومة، وذلك من أجل إعطاء جلسات الأسئلة بعدا جديدا يجعل منها مناسبة مستمرة لمراقبة التزامات وبرامج الحكومة على

والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، حيث تمكن مجلس المستشارين في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، من التصدي لمناورات جديدة لأعداء وحدتنا الترابية من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن التقارير المعدة من طرف هاتين المؤسستين البرلمائيتين. وكما في علمكم فإن هذه المناورات والاستهدافات لازالت مستمرة بل وقد أخذت منحى تصاعديا خلال الأيام القليلة الماضية.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد واثمين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا الموقر رئيس مجلس النواب بجمهورية الشيلي ووفدا عن مجلس الشيوخ بجمهورية الأوروغواي، واللذان قاما بزيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، التقيا خلالها مع شيوخ القبائل الصحراوية، ووفقا على التطور الهام الذي عرفته مدينة العيون على مستوى البنية التحتية وتحديث المرافق الاجتماعية وعلى الأمن والاستقرار الذي تعرفه هذه الأقاليم العزيزة من بلادنا.

لقد شهدت هذه الدورة كذلك، نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 16 وفدا يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، كما شارك المجلس في 37 تظاهرة إقليمية ودولية، وعلى رأسها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس وبمشاركة رئيسي همتين هامتين، في إطار محاولة إدماج البعد الجهوي في الدبلوماسية البرلمانية إلى جمهورية الصين الشعبية بدعوة من السيد رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، حيث التقينا مع مسؤولين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع التي تهم توطيد العلاقات الثنائية والشراكة بين البلدين.

وعلى مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، تميزت هذه الدورة أيضا باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كما يستعد البرلمان لتنظيم المنتدى البرلماني الأفريقي الأمريكي لاتيني بعد التأيد والدعم الكبيرين الذي حظيت به هذه المبادرة من قبل مسؤولي المنظمات الإقليمية والدولية والبرلمانات الوطنية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولا يفوتني التذكير بوسام أو سميت ب "قلادة الاستحقاق" التي حصل عليها البرلمان المغربي في القمة الأفريقية الأولى للقادة من أجل السلم والأمن والتنمية المنعقدة بالعاصمة السنغالية دكار يومي 18 و 19 يناير 2018، إثر مشاركة وازنة لوفد عن مجلس المستشارين في هذه التظاهرة الدولية، وذلك تقديرا واعتبارا للدور الهام الذي يلعبه البرلمان المغربي في العديد من المحافل الإقليمية والدولية دعما للسلم والأمن الدوليين.

وجدير بالذكر أن البرلمان المغربي هو المؤسسة التشريعية الوحيدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط التي حظيت بهذا الاستحقاق خلال هذه القمة الدولية، التي عرفت مشاركة أكثر من ألف منتدب من رؤساء دول

مدى السنة، وقد اعتدنا على موافاة السادة رؤساء الفرق والمجموعات بهذه الالتزامات بشكل دوري ومنتظم، وذلك اعتبارا لكون البرلمان شريك أساسي في بلورة وترجمة هذه الالتزامات على أرض الواقع من خلال إقرار ومناقشة مشاريع القوانين من جهة، وكذا بغية الانتقال من الرقابة العددية المبنية على كم الأسئلة المطروحة إلى الرقابة المبنية على تحديد الأهداف ومتابعة الالتزامات ومدى تنفيذها على أرض الواقع.

وختاماً بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2017 ما مجموعه 591 سؤالاً، أجابت الحكومة على 296 منها خلال 16 جلسة عامة، من ضمنها 53 سؤالاً آتياً و243 سؤالاً عادياً.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 249 سؤالاً، أجابت الحكومة على 147 سؤالاً منها، أي بمعدل 59%

#### حضرات السيدات والسادة،

أما في ما يتعلق بالشق الدبلوماسي، فقد اشتغل مجلس المستشارين بكل مكوناته على مجموعة من المبادرات النوعية على مختلف الواجهات والمستويات الجيو استراتيجية، سعياً منه إلى الارتقاء بالعمل البرلماني الدبلوماسي ليكون مواكباً للتوجهات الإستراتيجية التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يذكرنا بها، باعتبارها مرجعيات أساسية ومنطلقات جوهرية، ويتعلق الأمر على سبيل المثال لا الحصر ب: مواصلة تنزيل المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الخاص بأفريقيا من خلال تقوية العلاقات مع برلمانات الدول الأفريقية الصديقة، وترسيخ العلاقات على المستوى متعدد الأطراف عبر ترسيم انضمام البرلمان المغربي إلى برلمان عموم أفريقيا كمحفل إفريقي هام، والتوقيع على اتفاقية إطار للتعاون البرلماني بين البرلمان المغربي بمجلسه وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تقوية التعاون مع هذه المنظمة البرلمانية الهامة؛

- مواصلة الدينامية المتميزة في علاقات التعاون بين مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار وضع "شريك من أجل التعاون" ومواكبة لعلاقات التعاون التي تجمع المملكة المغربية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها قضايا الأمن والهجرة ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتعاون الاقتصادي والبيئي؛

- انخراط مكثف لأعضاء مجلس المستشارين في مختلف الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية من أجل ضمان حضور قوي ومؤثر في القرارات والتوصيات، واستطيع أن أجازم أنه نتيجة هذا النشاط المكثف لمختلف مكونات المجلس، صارت كلمة المغرب مسموعة في هذه المحافل الدولية؛

- على مستوى المؤسسات الأوروبية، فقد تمت مواصلة الجهود من أجل إشغال مناورات أعداء وحدتنا الترابية بكل من البرلمان الأوروبي

المستشارين للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة، وإعمالاً لروح الدستور الضامن للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ونظم المجلس كذلك عدة فعاليات حول "القوانين المتعلقة بمحاربة العنف ضد المرأة"، بشراكة مع منظمة المرأة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU Femmes) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك يوم 20 أكتوبر 2017. بالإضافة إلى عدد من الفعاليات التي نظمتها فرقنا ومجموعتنا. كما تم تنظيم المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول موضوع جديد هو موضوع "حقوق الإنسان والمقاولة"، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وذلك يومي 14 و15 دجنبر 2017.

وعرف هذا المؤتمر مشاركة ممثلين دوليين وإقليميين ووطنيين للحكومات والبرلمانات والمؤسسات العمومية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والشركات، والنقابات، والهيئات المهنية والمجتمع المدني، فضلا عن جامعيين وخبراء مهتمين بمجال قضايا حقوق الإنسان والمقاولة.

واحتضن المجلس ملتقى إقليميا حول: "الاقتصاد الرقمي: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات"، بحضور السيد رئيس الحكومة ومشاركة رئيس فريق التحكيم السعودي والرئيس الشرفي لمركز مجلس التعاون الخليجي الأمير الدكتور بندر بن سلمان آل سعود، وبمشاركة نخبة من الخبراء في المجال القانوني والتشريعي والقضائي والاقتصادي والمعلوماتي.

وتفاعلا مع مضامين الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017-2018 نظم المجلس الورشة التحضيرية الأولى للمنتدى البرلماني لتقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب، يوم الأربعاء 07 فبراير 2018، هذا ومن المنتظر أن ينظم مجلس المستشارين، في موعد قريب، الورشة التحضيرية الثانية للمنتدى التي ستشارك فيها القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمجالس الدستورية والمؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية المعتمدة بالمغرب المهتمة بقضايا الشباب، وذلك في أفق تنظيم منتدى برلماني سنوي - تبنى أن يبقى تقليد سنوي - لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

والجدير بالإشارة إلى أن كل هذه الفعاليات الحوارية قد توجت بمخرجات ووثائق على قدر كبير من الأهمية، دأبنا على إحالتها على مختلف مكونات مجلسنا الموقر، وهي مخرجات تستلزم الضرورة متابعتها بكامل العناية المستحقة واستثمارها في عملنا البرلماني من قبل كافة مكونات مجلسنا الموقر.

#### حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

تميزت هذه الدورة أيضا، وخاصة في الشق المتعلق بتقوية قدرات المجلس، بدخول نظام جديد، هو نظام المساعدة البرلمانية حيز التنفيذ كتجربة غير مسبوقة في محيطنا البرلماني الإقليمي، وهي تجربة ما زلنا في طور

وأعضاء حكومات وبرلمانات وطنية ورجال أعمال ومنظمات المجتمع المدني وقادة روحيون.

#### حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

أما بخصوص الافتتاح على المحيط وتنشيط الحوار العمومي، ففضلا عن الأيام الدراسية والندوات التي نظمتها الفرق والمجموعات، وانسجاما مع قناعتنا الجماعية الراسخة بالمكانة الدستورية المتميزة التي يحتلها مجلس المستشارين في نظام الثنائية البرلمانية بصفة خاصة، وفي البناء المؤسساتي الوطني بصفة عامة، وإدراكا منا - الإدراك الجماعي طبعاً - للأدوار والوظائف التي يتعين عليه القيام بها، لم ندخر جهدا في استثمار كل الفرص المتاحة لإطلاق مسارات نقاشات عمومية متعددة وتشاركية بشأن عدد من المواضيع والقضايا ذات الصلة بطبيعة وخصوصية هذه المؤسسة.

ولا بد، من توضيح أن المنطق المعتمد في الاشتغال على كل الأوراش والأنشطة والمبادرات التي نظمتها المجلس يبني على منهج تراكمي ينطلق وينبني على كل ما سبق القيام به خلال الفترات السابقة، خصوصا الفترة التي كان فيها أستاذنا الدكتور الشيخ بيد الله رئيسا للمجلس، في أفق تحقيق جميع الأهداف المحددة في خطة عمل المجلس، وذلك من خلال جعل هذه المؤسسة فضاء لاستقبال واحتضان الأسئلة والتطلعات المحلية والمجتمعية وإخضاعها للنقاش المؤسساتي التعددي.

وفي هذا الإطار اسمحو لي بالتذكير ببعض الأنشطة التي قننا بها خلال هذه الدورة وبأبي في مقدمتها ما يلي:

نظم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله، وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات المحلية، الملتقى البرلماني الثاني للجهات، وذلك يوم 16 نونبر 2017. وتميز هذا الحدث بالرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين وبمشاركة الحكومة، ورؤساء مجالس الجهات، ومسؤولي المؤسسات الوطنية، وممثلي هيئات المجتمع المدني، فضلا عن شركاء مجلس المستشارين الدوليين، وذلك تحت شعار "نحو مؤسسة منتظمة للحوار حول الهوية المتقدمة".

كما نظم المجلس كذلك يوما دراسيا حول موضوع "تحديات وآفاق الديمقراطية بالمغرب"، وذلك يوم 28 شتنبر 2017، في إطار تخليد اليوم العالمي للديمقراطية الذي دأب المجلس على تنظيمه، تنفيذا لإستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، وذلك بمشاركة خبراء وفاعلين مدنيين مغاربة وأجانب وممثلين عن مؤسسات وطنية ودولية ذات الصلة.

وبأبي تنظيم هذا اليوم الدراسي، كما تعرفون، تفاعلا مع الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2007، واحتفالا بذكرى اعتماد الاتحاد البرلماني الدولي سنة 1997 لهذا الإعلان الداعي إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، وكذا تأكيدا لاحتضان مجلس

الاعتراف بأنه تأخرنا فيه كثيرا، وذلك في أفق تمكين مؤسستنا من إطار تنظيمي يستجيب لما خوله الدستور من صلاحيات، ولما لا وفق منظور جديد للعمل البرلماني يروم إدماج مختلف القضايا المستجدة والطارئة على المستوى الوطني والدولي بما يضمن القيمة المضافة لمؤسستنا في سياق الشائبة البرلمانية؟

ثالثا، مواصلة التشاور والعمل، تنفيذًا لتكليف جلالة الملك لمجلس المستشارين المرتبط بمواصلة البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، بحكم أنه سيسهل المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية الذي سيخصص لموضوع النموذج التنموي الجديد ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية محطة أساسية مكملة للمسار التراكمي الذي تم تدشينه في المنتديات السابقة في أفق تقديم مساهمة مجلسنا في الجهود الوطنية الرامية إلى صياغة وبلورة النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وكما في علمكم فإن مجلسنا مقبل على تنظيم النسخة الثالثة من هذا المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية يوم 19 و20 فبراير الجاري، والذي سينعقد برعاية مولوية سامية مرة أخرى لجلالة الملك حفظه الله؛

رابعا، مواصلة ومرافقة مسارات تشييد الديمقراطية عبر فتح فضاءات التعبير أمام الشباب وتفعيل المقترحات الدستورية والقانونية القاضية بتوفير مساحات التشاور والإنصات والتمكين عبر ميكانيزمات الديمقراطية التشاركية؛

خامسا، مواكبة فاعلة وناجعة للسياسات ومشاريع المصالحة مع بعدنا الأفريقي في كافة تجلياته ولاسيما العمل الحثيث لتفعيل الأجندة الإفريقية حول الهجرة التي تم تقديمها بزيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، كما أسلفنا الذكر، ومواكبة مسار الإعداد والاعتماد المرتقب لميثاق عالمي جديد حول الهجرات الآمنة والمنظمة والنظامية المزمع تبنيه خلال شهر دجنبر من سنة 2018؛

سادسا، تدعيم وتقوية كل مظاهر وأنشطة التعاون مع الأشقاء الأفارقة على مستوى المؤسسات البرلمانية الماثلة من خلال نهج دبلوماسية برلمانية ناجعة وبناءة، مكملة للسياسة الحكيمية التي يقودها صاحب الجلالة من أجل الدفاع على مصالح المغرب وتعزيز تواجه بشكل إيجابي على مستوى القارة الإفريقية بما يخدم مصالح بلدنا ومصالح القارة التي نحن جزء منها.

وقد يبدو في آخر المطاف أن من الغريب والخارج عن المألوف أن ألتبس من كافة مكونات مجلسنا الموقر الانخراط وفق ما تستلزمه اختصاصاتنا طبعا للتتبع اليقظ لمسارات ترشح بلادنا لاحتضان التظاهرة الرياضية الأكثر متابعة في العالم، ألا وهي هي كأس العالم، والقيام بواجبنا خلال التعبئة لدعم عمل حكومتنا لاحتضان هذه التظاهرة العالمية أو بما يجب من مسؤولية وطنية في حالة ما إذا استقر الرأي على تنظيمها فوق تراب وطننا العزيز، وهو ما نتمناه المغاربة جميعا.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، لا بد من أن أتوجه بالشكر الجزيل وبالامتنان الكبير إلى

تجربتها في أفق تقييمها لتقرير ما إذا كان يتوجب الاستمرار فيها، وكذا بإعداد برنامج طموح للتكوين والتكوين المستمر لفائدة وأطر وموظفي المجلس وبرنامج لمرافقة السيدات والسادة المستشارين من أجل تقوية قدراتنا جميعا في أداء المهام المنوطة بنا.

وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاقية إطار مع الجامعة الدولية للرباط للإشراف على العمليات التكوينية التي ستم بشكل دقيق مختلف واجهات العمل البرلماني.

وبغرض عقلنة وترشيد حكمة التدبير المالي للمجلس، وطبقا لأحكام المادة 45 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، فقد تم تشكيل، ولأول مرة، اللجنة المؤقتة الخاصة بفحص ميزانية المجلس، والتي تسمى "اللجنة 13" بحكم عدد أعضائها.

حضرات السيدات والسادة.

استحضارا للتحويلات الضاغطة التي تحدث من حولنا، جمهويا ودوليا، ولاسيما الدعوات المفرضة والمعادية لمصالح بلادنا، والتي يظهر أنها مزعجة بسبب الإنجازات النوعية التي تحققتها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وخصوصا ما يرتبط بالعودة الرسمية والمسؤولة إلى مؤسسات قارتنا الأم، واستحضارا كذلك لمستلزمات ومتطلبات اليقظة المستمرة، وترصيدا للمكاسب التي حققتها مجلسنا بفضل تضافر جميع مكوناته على أكثر من صعيد، نعتقد بأن أجندة المجلس ستكون مزدحمة وحافلة باستحقاقات وتحديات يجدر بنا رفعها- سواء قبل أو إبان أو خلال نهاية الدورة التشريعية المقبلة - حيث أنه ينبغي أن نعتبر بأن ما سنقدم عليه من فعاليات ومبادرات في مختلف الواجهات يرحى أن نتجه في آخر المطاف نحو أفق يتوخى تقديم مساهمة المجلس في الجهود الوطنية الرامية إلى توطيد البناء الديمقراطي وتعزيز المكتسبات التي حققتها بلادنا بفضل القيادة الحكيمية لجلالة الملك، وينبغي أن نتجه في آخر المطاف نحو أفق يتوخى العمل بالمنطق العابر للولايات التشريعية وللأجندات الحزبية، أغلبية كانت أو معارضة، ويستند على التزمك ومقاربة تشاركية ينبغي أن لا نمل من تعزيزها وتوطيدها أكثر فأكثر.

ووفقا لهذا المنظور، اسمحوا لي وبشكل موجز باستحضار بعض الآفاق المنظورة - والقابلة للتحقيق والتي يتعين أن تتجدد لها جميعا- ويتعلق الأمر بـ:

أولا، استكمال تفعيل الهندسة الدستورية عبر إرساء المؤسسات المنصوص عليها بمقتضى الدستور، لأنه أصبح من اللازم الإسراع بمناقشة واعتماد ما تبقى من القوانين اللازمة لإرساء الصرح المؤسسي الدستوري الرامي إلى ترسيخ دولة المؤسسات والحق والقانون، ويهمني أن أعيد التذكير بجاهزية المجلس التي جرى التعبير عنها في كثير من المناسبات، آخرها مناسبة انعقاد ندوة الرؤساء بحضور السيد الوزير المحترم، وهي نفس الجاهزية لا ديال الحكومة ولا ديال مجلس المستشارين في هذا الإطار؛

ثانيا، التعجيل بإعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس، والذي ينبغي

الثالثة للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يومي 19 و 20 فبراير 2018، تحت شعار "رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد".

كما أن هذه الدورة يا مولاي، كانت متميزة عكست الحصيلة التشريعية النوعية ومحاور الجلسات الشهرية المخصصة للسياسات العامة، وعرفت تكثيف عمل اللجان النيابية لتقضي الحقائق التي سجلت سابقة من خلال تشكيل 3 لجان نيابية لتقضي الحقائق.

أما في مجال الدبلوماسية البرلماني، فقد شهدت هذه الدورة نشاطا متميزا وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في مختلف منظمات الإقليمية والدولية والقارية، وخاصة دول أمريكا اللاتينية التي تبوأ فيها مجلس المستشارين وضعية مؤسساتية إستثنائية توجت بدينامية غير مسبوقة في مجال العلاقات البرلمانية، مما كسر بشكل جلي الصور النمطية التي كان يسوقها أعداء الوحدة الترابية لبلادنا حول قضية الصحراء المغربية.

واستمر هذا النهج كذلك مع إستقبال العديد من الوفود البرلمانية من دول شقيقة وصديقة وافتتاح المجلس على محيطه وتفاعله المستمر مع إتنظارات وتطلعات عمومي المواطنين والمواطنات.

إن مجلس المستشارين يا مولاي، بكل مكوناته سيظل مستحضرا للتوجهات الملكية السامية السديدة والنيرة لجلالتكم، لغاية المزيد من الارتقاء بأداء المجلس في مختلف واجهات العمل البرلماني.

ويعبر لجلالتكم بهذه المناسبة، على تعبته الدائمة من أجل القيام بالمهام المنوطة به بإخلاص وتفان خدمة للمصالح العليا لبلادنا، وتجاوبا مع طموحات شعبكم الوفي لتحسين المشروع المجتمعي الديمقراطي الحدائي المتضامن الذي ترعاه لجلالتكم.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الكريم، وأدام على لجلالتكم نعمة الصحة والعافية وحقق في عهد لجلالتكم ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنوكم السعيد الأمير الجليل مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

**والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.**

خديمكم الوفي: عبد حكيم بن شاش، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط، الثلاثاء 26 جادى الأول 1439 الموافق 13 فبراير

2018.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الأمين المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

**ورفعت الجلسة:**

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على أدائهم المتميز وعلى حضورهم الدائم وعلى فضاهم المستميت في سبيل حضور أقوى وعلى جهودهم المتواصلة الرامية إلى الرقي أكثر بالمجلس.

ومن الواجب كذلك أن أعبر باسمكم جميعا عن الشكر الجزيل لكافة السيدات والسادة المستشارين على عملهم الدؤوب، سواء على مستوى إثراء النقاش داخل المجلس في مختلف واجهات العمل.

كما أنه من الواجب بهذه المناسبة أن أوجه باسمكم الشكر الجزيل وأن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلسنا الموقر على أدائهم وتفانيهم وإخلاصهم في العمل لصالح مؤسستهم.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر للحكومة على مساهمتها وعلى روح التعاون التي ما فتئت تعبر عنه من أجل أداء أفضل وإثراء أقوى لعلاقات التكامل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية.

ولابد كذلك أن أتوجه باسمكم بالشكر إلى جمعيات ومنظمات المجتمع المدني على حضورها ومتابعتها لأنشطة المجلس كقوة اقتراحية، ساهمت من موقعها في تجويد عمل المجلس، وكذا لآيد من توجيه الشكر لختلف وسائل الإعلام الوطنية بمختلف أصنافها المكتوبة والإلكترونية والإذاعية والسمعية البصرية الوطنية منها والدولية على مواكبتها لأشغال وأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية وموضوعية لعموم الرأي العام الوطني.

شكرا على إصغائكم، وأستسمحكم إذا كانت هذه الجلسة طويلة إلى حد ما، واشكركم على حسن إصغائكم.

برقية ولاء وإخلاص ووفاء يتلوها الأستاذ السيد الأمين المحترم.

**المستشار السيد أحمد تويزي:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

نعم، سيدي أعزك الله.

بمناسبة إختتام أشغال دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2017-2018، يتشرف رئيس مجلس المستشارين بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه، ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله أدام الله عزه ونصره، أسمي آيات التقدير المقرونة بخالص عبارات الولاء والوفاء والإخلاص.

إن هذه الدورة، يا مولاي، عرفت أحداثا وطنية ودولية بالغة الأهمية كان في مقدمتها خطاب لجلالتكم التوجيهي السامي أمام ممثلي الأمة بمناسبة إفتتاح السنة التشريعية 2017-2018 التي دعت فيه لجلالتكم الحكومة والبرلمان إلى تدشين منعطف تاريخي جديد والانكباب على بلورة نموذج تنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها مملكتم الشريفة على كافة الأصعدة، وهو الأمر الذي تفاعل معه مجلس المستشارين من خلال تنظيم النسخة